التقرير الأقليمي حول الوظائف والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا

عرض حول المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي واتجاهات سوق العمل وتأثير جائحة كوفيد-١٩

إعداد: عبدالرحمن اللاحقة (جامعة تونس)

سفيان غالي ((جامعة تونس)

يامن هلال (المعهد الوطني للإحصاء)

التاريخ :يونية ٢٠٢١

عنوان الفصل: النمو الاقتصادي وخصائص سوق العمل في تونس

دوافع وأهداف هذا العرض

- نتائج سوق الشغل مخيبة للآمال، فالنمو كان دائما في الموعد مع تقلبات كبيرة لكن رغم ذلك فان مشكلة البطالة وجودة مواطن الشغل المحدثة كانت دوما في قلب النقاشات على المستوى الوطني
- .السؤال المحوري او المركزي، هو "مالذي يجعل الاقتصاد التونسي غير قادر على خلق مواطن شغل تحفظ الكرامة وتفي بالحاجة
- في هذا الفصل من عملنا سنحاول تسليط الضوء على نتائج الشغل في تونس وخصائص النمو خلال العشريتين الأخيرتين من اجل تقديم بعض الإجابات على سؤالنا المحوري

السياق الاقتصادي العام :النمو في الموعد ، ولكن دون التطلعات.

قبل عام 2011 ، كان النمو موجودًا ولكنه كان أضعف من إمكانات البلاد التي أعاقتها عدة مشاكل. وقد تفاقمت هذه المشكلات الهيكلية خلال العقد الماضي للأسباب التالية::

- الانتقال السياسي الصعب
- تباطؤ النمو خاصة في الصناعات الاستخراجية
- تدهور مناخ الأعمال
- أزمة كوفيد-19 الأخيرة....

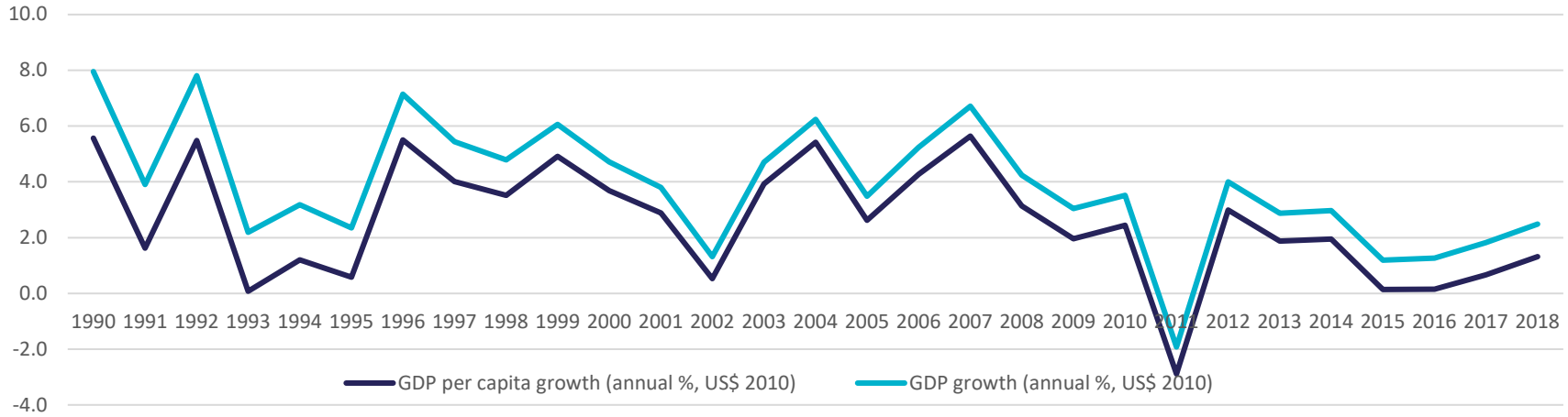

تكوين مستقر نسبيًا للناتج المحلي الإجمالي مع تراجع حصة التصنيع

- وفقًا لتوزيع القيمة المضافة حسب القطاع، شكل قطاع الخدمات (السوقي وغير السوقي) ما يقرب من ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي. ومع ذلك ، فإن نمو بعض الفروع (مثل المالية) للخدمات لم يكن كافياً لتغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي.
- انخفض نصيب الصناعات غير التحويلية بشكل كبير بسبب الاضطرابات الاجتماعية في مجال صناعات الفوسفات والبترول.
- ظلت حصة الزراعة في الاقتصاد مستقرة نسبيًا .
- تراجع التصنيع وضعف التحول الهيكلي للاقتصاد. تم تسجيل نمو الإنتاجية بشكل رئيسي داخل القطاعات وليس بين القطاعات.

تحليل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (الأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥)

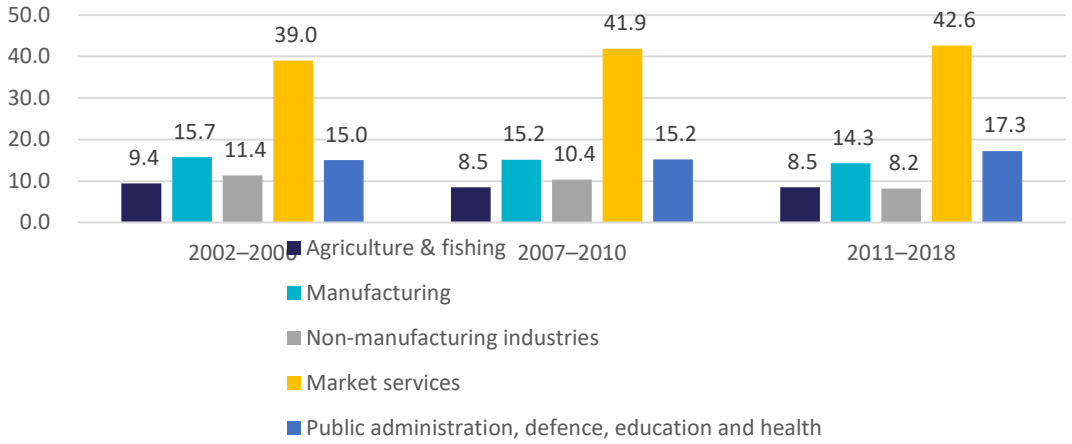

الدوافع الرئيسية لهذا الأداء الضعيف

- صعوبة تنقل العمالة بين القطاعات: اللوائح المعقدة، وضعف التدريب وسياسة إعادة الإدماج.
- الانخفاض الشديد في إنتاجية العمل من متوسط ٢ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٠ إلى ٠.٧ في المائة في الفترة ما بين عامي٢٠١١ و٢٠١٨، وقد أثر هذا الانخفاض على جميع القطاعات تقريبًا، باستثناء قطاع الزراعة.
- انخفاض معدل الاستثمار (العام والخاص): الإفراط في تنظيم الصعوبات الاقتصادية الأخيرة.
- ضعف مساهمة القطاع المالي في تمويل الاقتصاد: عدم كفاءة القطاع وعدم وجود المنافسة.

القسم: سوق العمل

- الخصائص الرئيسية
- الاختلالات الرئيسية

نقص استخدام العمالة

- انخفاض مشاركة الفئة السكانية التي في سن العمل في القوى العاملة (٥٢ في المائة)
- انخفاض مشاركة الإناث إلى حد كبير في القوى العاملة (٢٧ في المائة)
- يؤثر التعليم والعمر بشدة على مشاركة الإناث في القى العاملة: (١) ارتفاع "أجور التحفظ" بالنسبة للأقل تعليما، (٢) المعايير الاجتماعية، (٣) انخفاض معدل التنقل الجغرافي، إلخ.
- ارتفاع نسبة الشباب غير المُدرجين بالتعليم أو العمل أو التدريب ((NEET) إلى حد ما.

معدلات المشاركة في القوى العاملة

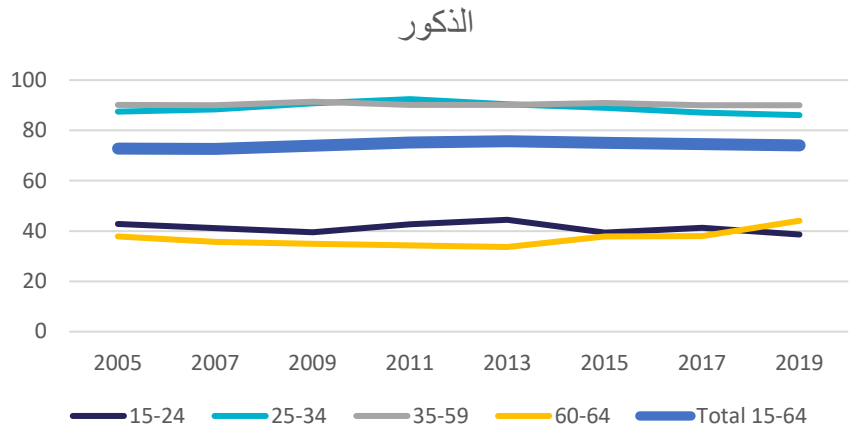

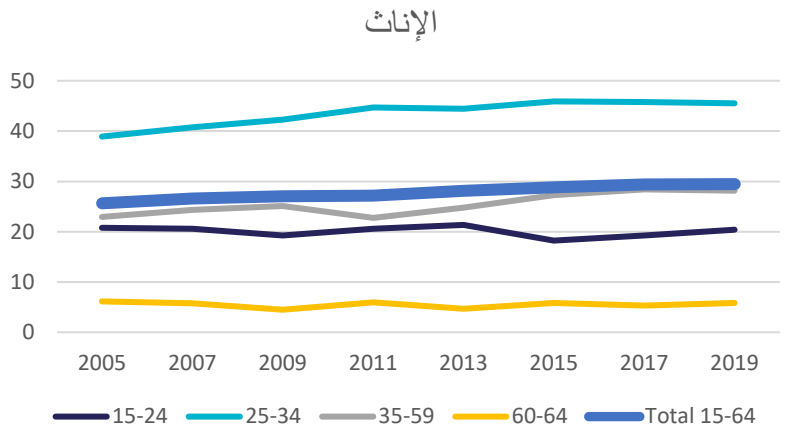

البطالة المستمرة التي تؤثر على الفئات الضعيفة

- ثبات معدل البطالة عند مستويات مرتفعة (متوسط ١٦ في المائة)
- عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل كافية
- معدل البطالة الذي يؤثر بشكل خاص على الشباب والنساء: صعوبة الانتقال من المدرسة إلى السوق وضعف الفرص المتاحة بشكل خاص للنساء.
- الباحثون عن عمل المحبطون: خاصة الشباب

معدل البطالة حسب الجنس والفئة العمرية

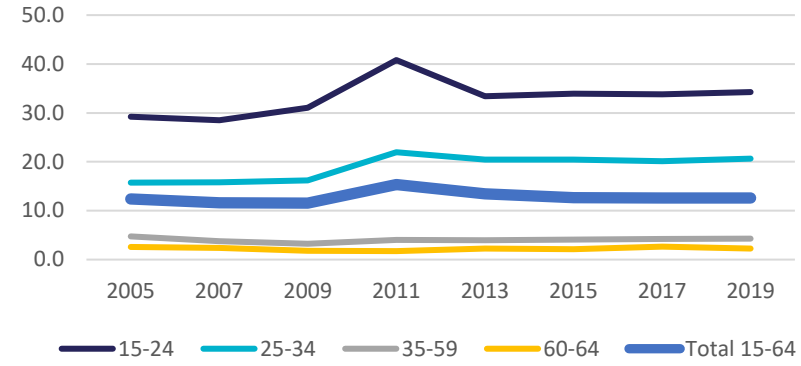

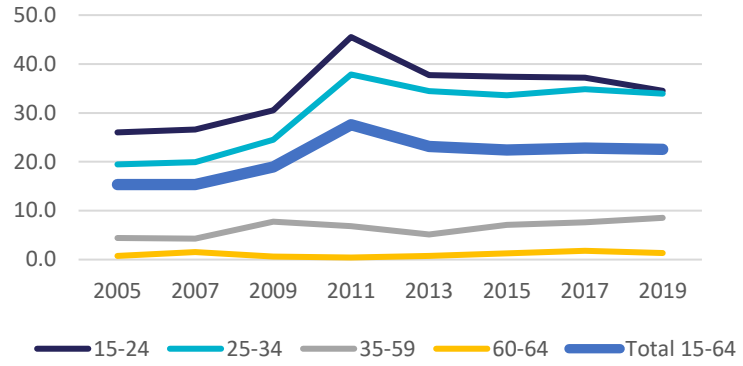

ارتفاع شديد في نسبة الوظائف منخفضة الجودة

- بشكل عام ، لم يتغير توزيع التشغيل حسب النوع في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٩.
- وزاد التشغيل في القطاع الخاص بنسبة ٤ نقاط مئوية ، لتصل نسبته إلى ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٩ ، مقابل ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٣.
- على الرغم من التحسن الملحوظ في حصة التشغيل غير الرسمي، لا تزال نسبة كبيرة من العمال (٢٣٪) تعمل في التشغيل غير الرسمي.

توزيع العاملين حسب نوع التشغيل

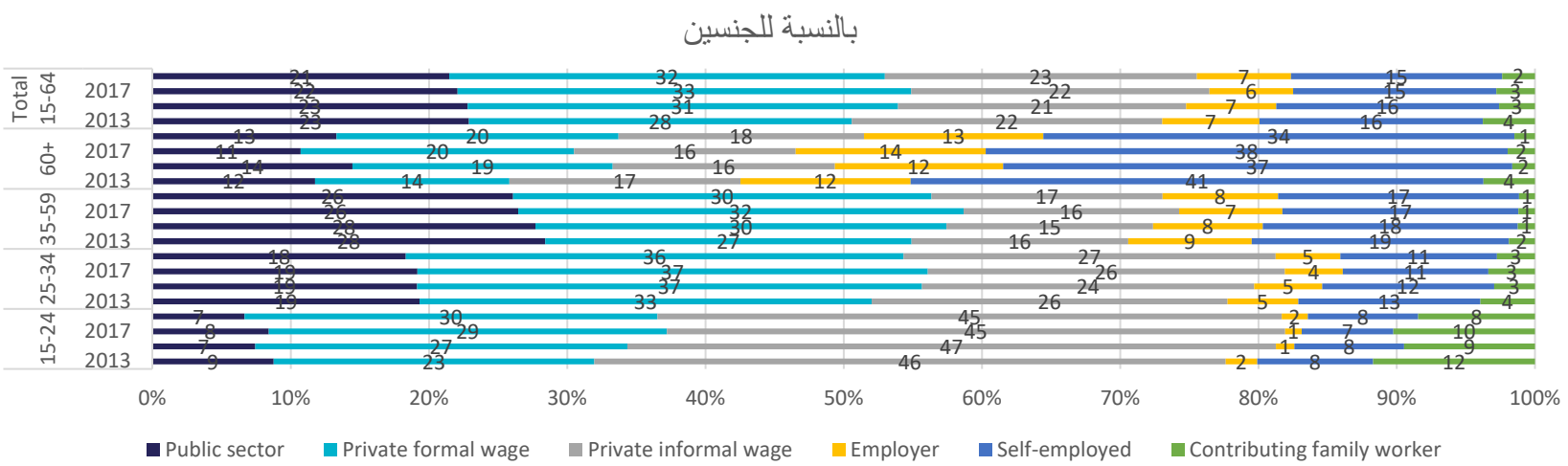

انعدام الأمان الوظيفي

- مقياس آخر لجودة التشغيل: عدم الاستقرار (لم يتم مناقشة إلا القليل فيما يتعلق بهذا الجانب).
- تركيز الوظائف غير المستقرة في قطاعين: الزراعة والبناء.
- النتائج الفورية: يتركز الفقر في أوساط العاملين في نفس القطاعين ويكمن في المناطق الريفية.

توزيع العاملين حسب النشاط الاقتصادي

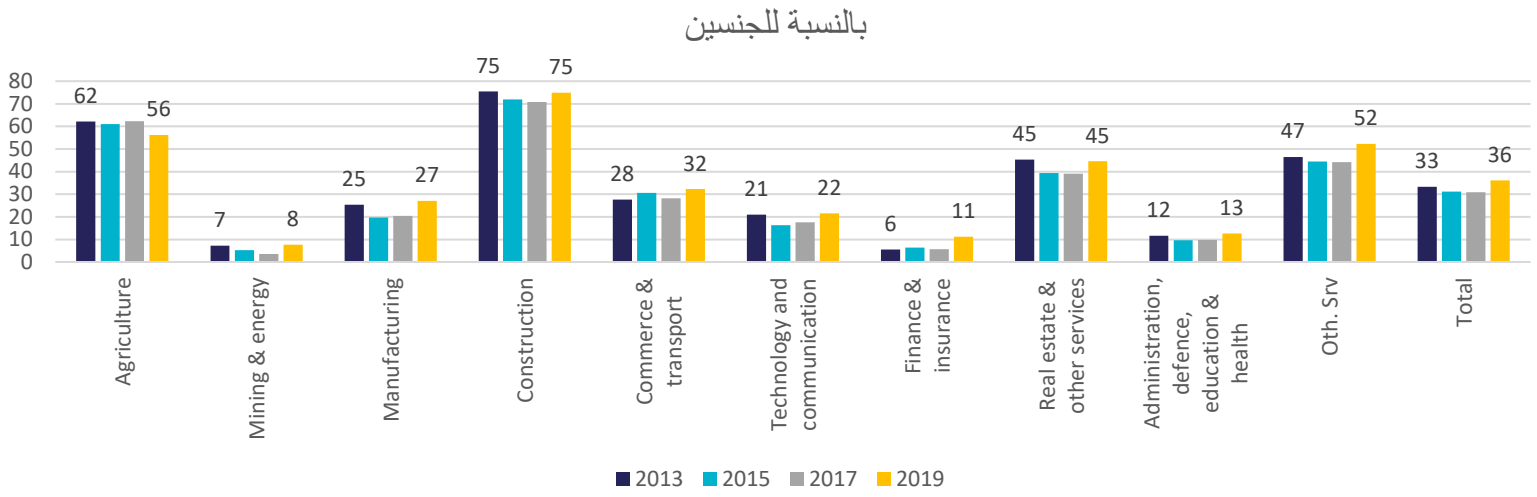

الدروس الرئيسية المستفادة من أزمة كوفيد -١٩: ١/٢

- من الصعب ومن السابق لأوانه إلى حد ما استخلاص دروس نهائية من تأثير الوباء الذي لا يزال مستمرًا.
- بلغ معدل البطالة على الصعيد العالمي ١٨ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ (في خضم الجائحة)، بزيادة تقدر بثلاث نقاط مئوية مقارنة بالمعدل الذي لوحظ في السنوات الأخيرة قبل الجائحة.
- انخفض معدل البطالة في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠، بشكل كبير ليصل إلى ١٦.٢ في المائة، غير أنه ظل أعلى من الاتجاه الأخير. ويمكن أن نعزو معظم الزيادة في معدلات البطالة إلى تفشي الوباء في المنطقة، ناهيك عن المشاكل الهيكلية للاقتصاد التونسي.

الدروس الرئيسية المستفادة من أزمة كوفيد -١٩: ٢/٢

- بالإضافة إلى التأثير على التشغيل، كان للوباء بالتأكيد تأثير سلبي على دخل الأسرة والفقر وعدم المساواة. ومن المتوقع ان يرتفع معدل الفقر بنسبة ٧ نقاط مئوية بحلول عام ٢٠٢٠ (Kokas et al. (2020). علاوة على ذلك من المتوقع أن تأتي قطاعات التصنيع والبناء والسياحة على قمة القطاعات التي سوف تفقد وظائف.
- على مستوى مختلف، سمحت الدراسات الاستقصائية عبر الهاتف - مثل مسح (COVID-19 MENA Monitor)أو المسح الهاتفي (INS-IFC) (المؤسسة الدولية للتمويل) لتقييم تأثير كوفيد-١٩ على القطاع الخاص - باستخلاص بعض الدروس المستفادة.
- من المؤكد أن أزمة كوفيد-١٩ أدت إلى تفاقم مؤشرات سوق العمل وتدهورها، غير أن المشاكل الهيكلية التي تعاني منها في تونس هي أعمق وأقدم بكثير. وقد سلطت الأزمة الضوء بشكل خاص على هشاشة الوظائف وضعف القدرة على تحديد العمال والوصول إليهم وحمايتهم.

الملاحظات الختامية

- من ناحية الطلب، تتمثل النتيجة الرئيسية في أن القطاعات المختلفة من الاقتصاد لم تخلق وظائف كافية لاستيعاب الطلب المتزايد، ولا سيما فئة الشباب المتعلمين التي تتزايد في البلاد. شهدت القطاعات الأكثر إنتاجية، ولا سيما التمويل والنقل، ضعفًا في خلق فرص العمل. ولا نستطيع أن نقول أن الاقتصاد التونسي قد نجح في تحوله الهيكلي، كما يتضح من حصة القيمة المضافة في مختلف القطاعات الأولية. كما تشير الإحصائيات الخاصة بتطور التشغيل إلى أن إعادة توزيع الوظائف في تونس، ولا سيما في القطاع الصناعي، كانت منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ذات الدخل المقارن (راجع El Lahga et al. 2016. للحصول على مزيد من التفاصيل عن هذا التحليل).
- تعيق الديناميكيات الضعيفة لإعادة توزيع الوظائف عملية تحسين الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، تهيمن الشركات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات النشاط التي غالبًا ما تكون غير قادرة، لأسباب مختلفة مرتبطة بمناخ الأعمال والممارسات غير التنافسية، على خلق فرص عمل.
- يجب أن يرتكز حل مشكلة البطالة في تونس على مقاربة متعددة الأبعاد. ويجب أن تستهدف الإصلاحات نظام التعليم، الذي عليه أن يلبي بشكل أفضل الاحتياجات الحالية والمستقبلية للسوق ويقلص فجوة المهارات. كما ينبغي تقييم فعالية سياسات سوق العمل النشطة لتحسين سرعة اندماج الشباب فيه.
- يجب مراجعة مناخ الأعمال والإطار القانوني الذي يحكم المنافسة من أجل إزالة أي عقبة أمام نمو الشركات ووصولها إلى الفرص الاقتصادية (حواجز الدخول والوصول إلى التمويل).
- هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات لتحديد استراتيجية للتنمية الصناعية تتسم بالقوة ومن شانها أن تخلق وظائف لائقة. كما ينبغي، في الواقع، تقييم الاستراتيجية المتبعة، والتي تركز على تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة - والتي من الواضح أنها تعاني من أجل أن تنجح في تحقيق النمو وخلق وظائف جيدة كافية.

شكراً

الأسئلة؟!